مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الموقف التركي من الفدرالية في اقليم كردستان العراق
اسم الكاتب: م.د. عامر كامل احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6814
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 23:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الموقف التركي من الفدرالية في اقليم كردستان العراق

المدرس الدكتور
عامر كامل احمد(*)

مقدمة

تعد القضية الكردية من القضايا الساخنة التي ألقت بظلال كثيفة من المشكلات التي واجهتها الحكومات التركية المتعاقبة التي تعاملت مع هذه المشكلة من منظور الخيار الأمني والعسكري بوصفها (مشكلة ارهاب) وليست مشكلة ذات أبعاد متعددة ورفضها من حيث المبدأ اي حوار مع الأكراد أو منحهم قدراً من الحكم الذاتي.

انعكست هذه الرؤيا على تطورات المشهد الكردي في العراق عندما تعاملت معه الحكومات التركية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ببدائل عدة سعت تارة الى استمالة اكراد العراق عبر تصريحات المسؤولين الأتراك بعدم السماح للنظم القمعية والدكتاتورية (في اشارة الى النظامين العراقي والسوري) باضطهادهم، وتارة تقوم بعمليات عسكرية منفردة في شمال العراق بدعوى مطاردة حزب العمال الكردستاني PKK واعلانها عن عزمها على اقامة منطقة أمنية عازلة وأخرى توفر قواعدها العسكرية للقوات الامريكية والبريطانية الدعم اللوجستي في اطار عملية المطرقة لتوفير الراحة للاكراد في شمال العراق وقيامها أخيراً في ٣١/ت١/١٩٩٦ بدور الوسيط بين الفصائل الكردية التي شهدت اقتتالاً فيما بينها.

غير ان التطورات المتسارعة التي شهدها العراق بعد الاحتلال الامريكي في ٩/نيسان/٢٠٠٣ والمكانة البارزة التي تمتع بها الاكراد في ظل المتغيرات الجديدة وتطلعهم لاقامة الفدرالية[1] التي أقرها قانون ادارة الدولة الانتقالي والدستور العراقي الدائم الذي جرى الاستفتاء عليه في ١٥/ت١/٢٠٠٥، جعل

(*) استاذ في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

[1] حددت المادة رقم ١١٣ من دستور العراق الدائم اقرار النظام الاتحادي الذي يتكون من العاصمة والاقاليم والمحافظات اللامركزية والادارات المحلية فيما اشارت المادة ١١٤ حول اقليم كردستان وسلطاته القائمة كونه اقليما اتحاديا. للمزيد من التفاصيل عن الفدرالية وسلطات الاقاليم ينظر عبد الحسين شعبان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٢٠، تشرين الاول ٢٠٠٥، ص ١٠٧، ايضا ينظر باسيل يوسف بجك، قراءة قانونية لمستقبل وحدة العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٢٣، كانون الثاني ٢٠٠٦.

الحكومة التركية تخشى من ان تكون الفدرالية بمثابة الخطوة الاولى نحو الاستقلال والتي ستنعكس سلباً على الأمن القومي مما يذكي النزعة الاستقلالية لدى اكراد تركيا.

ومن الجدير بالاشارة الى ان انعقاد البرلمان الكردي في اقليم كردستان في اكتوبر ٢٠٠٢ الذي أقر الفدرالية كخيار وحيد للشعب الكردي شكل سبباً لتعميق القلق التركي إذ دعت تركيا الولايات المتحدة بأن لا تناقض تأكيداتها حول الحفاظ على المصالح التركية مهددة اكراد العراق بألا يعتبرون هذا الحدث بمثابة ترخيص لاعلان دولتهم.

وفي هذا السياق فقد اعلنت الادارة الامريكية بأنها ليست لديها خطط بفصل اقليم كردستان وانها سوف تحافظ على وحدة العراق ولا تفرط بمصالح تركيا الا انها اكدت في الوقت نفسه بأن مستقبل العراق يحدده العراقيون أنفسهم.

بصفة عامة فان الحكومة التركية تراقب اكراد العراق وحذرت من القيام بأي خطوات لبناء نظام اداري في اقليم كردستان على أسس عرقية وليس إدارية وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان (ان سياسة تركيا لم تتغير ازاء اكراد العراق).

من هنا يمكن ان نجسد فرضية البحث في ان الفدرالية في شمال العراق باتت تمثل مشروعاً لتقسيم العراق حسب الرؤية التركية وما يشكله هذا الأمر من تهديد للأمن القومي التركي.

سوف يتم تناول البحث على ثلاث نقاط رئيسة:

أولاً – تطورات المواقف التركية ازاء اكراد العراق

١- الرؤية التاريخية للحكومات التركية لاكراد العراق.

٢- تركيا واكراد العراق ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

ثانياً– الرؤية التركية للاستراتيجية الامريكية في العراق والعلاقة مع اسرائيل

١- العلاقات التركية – الامريكية

أ- تداعيات الحرب على العلاقات التركية – الامريكية.

ب- تركيا وخطة ارسال قوات الى العراق.

٢- العلاقات التركية الاسرائيلية

ثالثاً – المحددات المستقبلية للموقف التركي من الفدرالية

١ – المحددات السياسية.

٢ – المحددات الاقتصادية.

٣ – المحددات الامنية.

خاتمة

أولاً – تطورات المواقف التركية ازاء اكراد العراق

١– الرؤية التاريخية للحكومات التركية لاكراد العراق

منذ بدايات القرن الماضي والقضية الكردية تشغل حكومات كل من تركيا والعراق التي اتسمت مواقفهما بالتطابق بشأن معالجتها حيث كان الاسلوب العسكري والامني هو الغالب في قمع الحركة الكردية، فيما لم يأخذ الحوار بين تلك الحكومات والفصائل الكردية الا مساحة ضيقة في تاريخ الحركة الكردية.

ورغم ان اعداد سكان اكراد العراق اقل من اكراد تركيا[٢]، الا ان تأثير الحركة الكردية في العراق على رديفتها في تركيا كان واضحاً من خلال تشكيل احزابها التي اعتمدت تنظيماتها وشعاراتها على الاحزاب القومية الكردية العراقية، كما ان الانتفاضات التي قام بها اكراد العراق كانت مؤثرة واتسمت بالصلابة في مقاومتها كون القيادة الكردية في العراق اكثر فاعلية من نظيرتها في الدول المجاورة من خلال البناء التنظيمي لاحزابهم والحركات السياسية التي قادها عبد السلام البارزاني عام ١٩١٥ واعقبتها ثورة الشيخ محمود الحفيد ١٩١٨–١٩٢٢[٣] اتبعتها الحركة المسلحة التي قادها مصطفى البارزاني التي استمرت اكثر من ثلاثة عقود ابتداءً من ثلاثينيات القرن الماضي وكلها كانت تطالب بالحقوق القومية ونالت الكثير من التعاطف الدولي في حينها[٤].

وبغية السيطرة على الحركة الكردية المسلحة في كل من تركيا والعراق بادرت كلتا الحكومتين بالتعاون في مسألة ضبط الحدود بين البلدين عبر توقيع الاتفاقيات الامنية في تشرين اول ١٩٨٤ التي تضمنت ضبط الامن الحدودي وانتقال الاشخاص[٥].

---

[٢] يتفوق اعداد اكراد تركيا على اكراد العراق وايران وسوريا ويتمركزون في ١٨ ولاية ويشكلون نسبة ٣٠% من الشعب التركي، فيما تبلغ نسبتهم في العراق مابين ١٨% الى ٢٠% ويتمركزون في ٣ محافظات رئيسة. ينظر تقرير منشور على موقع قناة الجزيرة على الانترنت ليوم ٢٠٠٦/٥/١٤.

[٣] اعلن اكراد العراق الاستقلال تحت زعامة الشيخ محمود الحفيد وابدى البريطانيون موافقتهم على ان يكون حاكماً للاقليم، وكان البريطانيون بحاجة الى الشيخ محمود للضغط على تركيا التي لا تزال قواتها في الموصل، الا ان العلاقة تدهورت بين الشيخ محمود وبريطانيا واندلع القتال بينهما ووقع في الاسر في ١٩١٩/٦/٢٥.

[٤] ينظر وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي،سلسلة دراسات استراتيجيه، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٣، بغداد، ٢٠٠٢، ص٩٤-٩٦.

[٥] تم توقيع معاهدة التعاون الامني بين العراق وتركيا في ٥ حزيران من عام ١٩٢٦ ثم جرى توقيع معاهدة الصداقة التي عقدت في عام ١٩٤٦ التي وضعت الاسس القوية للتعاون الاقتصادي والامني في اطار سياسة حسن الجوار. ينظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٤، جـ١، مطبعة دار الكتب، ١٩٨٠، ص٢٩-٣٠.

ومع بدايات سبعينيات القرن الماضي جرى تحديد التعاون بين الحكومتين بشأن كبح جماح الحركات الكردية المسلحة فتم اغلاق الحدود وتلغيمها من قبل الحكومة التركية للحؤول دون دخول اكراد العراق الى عمق الاراضي التركية لاسيما عندما شنت الحكومة العراقية عمليات عسكرية ضدهم.

واثناء انعقاد قمة حلف السنتو (حلف بغداد سابقاً)[٦] في ازمير عام ١٩٧٢ تم تقديم مشروع قرار تضمن تقديم الدعم والعون لحركة مصطفى البارزاني الا ان تركيا عارضت هذا المشروع بوصفه يشكل تهديداً للاستقرار والامن في تركيا من ناحية وسيشجع الحركة الكردية فيها بحمل السلاح ضد الحكومة من ناحية اخرى.

وفي اطار الدعم الذي كانت تقدمه حكومة ايران لحركة مصطفى البارزاني دعى الرئيس التركي جودت صوناي ايران بايقاف دعمها كون حالة عدم الاستقرار والاضطراب ستنعكس مباشرة على الامن الاقليمي وستؤدي الى تنامي النزعات الانفصالية لدى اكراد المنطقة[٧].

وفي عقد الثمانينيات تصاعدت الحركة الكردية المسلحة في تركيا بعد تأسيس حزب العمال الكردستاني (PKK) في ٢٧ تشرين ثاني ١٩٨٤ وبالنظر لخشية الحكومة التركية من تداعيات ذلك على امنها الوطني وقعت اتفاقية امنية مع الحكومة العراقية تم بموجبها السماح لكلا البلدين بالقيام بعمليات عسكرية متبادلة على خط الشريط الحدودي الذي يفصل البلدين وبعمق (١٥) كم بغية مطاردة العناصر الكردية المسلحة.

وعلى هذا الاساس شهدت العلاقات التركية – العراقية خلال هذه الحقبةلاسيما وان العراق كان منشغلاً بالحرب مع ايران تفاهماً بشأن التعامل مع القضية الكردية الا ان تطورات المواقف التركية ازاء اكراد العراق قد شهدت تحولاً مع بداية عقد تسعينيات القرن الماضي وهذا ما سنتناوله في الفقرة اللاحقة.

٢- تركيا واكراد العراق ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١

منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والحكومات التركية لم تألُ جهداً باعداد المزيد من الخطط والمشاريع حول العراق لاسيما بعد انتهاء الحرب لجني مكاسب اقليمية واداء دور مهم في الشرق الاوسط انسجاماً مع الطموحات التركية بعد التوازنات الجديدة التي افرزتها تلك الحرب باختلال التوازن الاستراتيجي لصالح الدول الاقليمية في المنطقة. وفي الوقت ذاته فان الحرب ساعدت كثيراً ليس فقط في

[٦] انسحب العراق من حلف بغداد ونقل مقر الحلف الى تركيا وتغير اسمه الى حلف السنتو، وقد انتهى بعد انسحاب ايران منه عام ١٩٧٩ في اعقاب سقوط الشاه ثم انسحبت تركيا منه في العام نفسه. ينظر خليل علي مراد، تركيا والاحلاف العسكرية، نشرة تركيا المعاصرة، الموصل، ١٩٨٨، ص٢١٨.

[٧] وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠

تسليط الاضواء على المسألة الكردية بل واعطى الحركة الكردية دفعة اضافية لذلك اقترحت الولايات المتحدة الامريكية بُعيد الحرب في آب ١٩٩١ خطة سرية مفادها تأليف جيش من الاكراد العراقيين الذين نزحوا الى تركيا والذي بلغ تعدادهم ما يقارب نصف مليون عبر تسليحهم بأحدث الأسلحة لشن هجوم مسلح مدعوم بعمق تركي لتحرير الاكراد في اقليم كردستان من الحكومة المركزية ورحبت الفصائل الكردية بهذه الخطة والتي كانت بأمس الحاجة الى المساعدة الاقليمية والدولية في مقابل ذلك اشترطت ان يتم اعلان امريكي رسمي يتضمن تأييده اقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق[٨].

غير ان الحكومة التركية عارضت هذه الخطة بشدة وطرحت مشروعاً نشرته الصحف التركية على نطاق واسع ارتكز على فكرة اساسية مفادها تفكيك واعادة تكوين الكيان العراقي وأسمته في حينها (خريطة اوزال الكونفدرالية) تضم ثلاث دويلات عربية وكردية وتركمانية وتضم المنطقة الكردية محافظات (السليمانية واربيل ودهوك) فيما تضم المنطقة التركمانية (كركوك والموصل)، اما المنطقة العربية فتشمل باقي اجزاء العراق. وكان الهدف من هذه الخريطة هو ايجاد كيان واضح للاقلية التركمانية التي تتركز في المحافظتين فضلاً عن قطع الطريق لاقامة دولة كردية في اقليم كردستان[٩].

من جانبها وافقت الولايات المتحدة الامريكية على هذه الخطة وعدتها ممكنة التطبيق في حال انهيار الكيان العراقي كما حصلت هذه الخطة على موافقة قادة الفصائل الكردية العراقية الا انهم رفضوا ربط اي من هذه المناطق مع تركيا في اشارة الى المنطقة التركمانية فيما كانت الحكومة التركية تخطط الى التهيئة للارتباط بها[١٠].

وفي الوقت الذي ارسلت الحكومة التركية اشارات الى اكراد العراق لاستمالتهم الى مخططها لجني مكاسب الحرب عندما صرح رئيس الوزراء التركي توركت اوزال بأن حكومته لن تسمح للانظمة القمعية والدكتاتورية في المنطقة لايذاء الاكراد بعد الآن لأنهم يمتون بصلة قربى الى الشعب التركي الا ان حكومته واصلت عملياتها العسكرية والاستخبارية في شمال العراق بذريعة ملاحقة حزب العمال الكردستاني (PKK) في المناطق المتاخمة لحدودها مع العراق[١١]. وهكذا تأرجحت مسارات السياسة التركية ازاء اكراد العراق بين بدائل عدة فقد وفرت الحكومة التركية لقوات الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا (التي

[٨] محمد خليفه، تركيا وازمة الخليج، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، السنة الاولى، العدد الثاني، ربيع ١٩٩١، ص١٢٤.
[٩] لقي مشروع الكونفدرالية ترحيباً من قبل زعيم حزب الاتحاد الكردستاني جلال الطالباني الا انه اعتبر طموح تركيا يتجاوز حدودها ليمتد الى الفضاء الاقليمي وبالتالي ستكون وصية على الاكراد. وصال العزاوي، ص ٩٤.
[١٠] محمد خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.
[١١] محمد خليفة، مصدر سابق، ص١٢٥.

انسحبت فيما بعد) الدعم اللوجستي في قاعدتي (انجيرليك) و(دياربكر) التي سميت في حينها بقوات المطرقة في اطار توفير الراحة لحماية اكراد العراق[١٢].

من جانب آخر وفي اطار بحثها عن دور عسكري مقبول نجحت مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في ١٩٩٦/١٠/٣١ في التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار بين الحزبين الكرديين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) وتشكيل قوة انتشار مراقبة تكونت من عناصر تركمانية وآشورية ومهمتها الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة والاتفاق على اعادة تشكيل الحكومة المحلية الكردية مع دعم قوات حفظ السلام على خطوط النار بين الحزبين.

ومنذ عام ١٩٩٧ واصلت تركيا عملياتها البرية والجوية في شمال العراق حيث نفذت ١٩ عملية واتبعتها عمليات (فجر) (فولاذ ٩٧) التي استمرت (٣٦) يوماً اعلنت بعدها القوات التركية بأنها لن تنسحب من شمال العراق الا بعد انشاء منطقة امنية عازلة لمنع عودة حزب العمال الكردستاني التركي (PKK).[١٣]

وهكذا بدأت منطقة شمال العراق تدخل ضمن اطار الامن القومي التركي وعدت اختراق سيادة العراق حقاً لحماية امنها الا انه كان خرقاً لسيادة العراق والقانون الدولي.

ثانياً– الرؤية التركية للاستراتيجية الامريكية في العراق والعلاقة مع اسرائيل

أ –تداعيات الحرب على العلاقات التركية – الامريكية

حكمت الموقف التركي في الحرب الامريكية على العراق اعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية وتغلبت عليه هواجس الخوف والقلق من تداعياتها على الأمن القومي التركي كما شابه التبدل والتغيير بل واتسم بالتذبذب ما بين الخضوع الكامل لمتطلبات الادارة الامريكية وما بين الاستمرار بالمحافظة على مصالحها الاقتصادية مع العراق.

ولم ينحصر القلق التركي من احتمالات قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق وحسب وانما ما سيتركه في المستقبل من تبدلات جوهرية في خارطة موازين القوى عبر اعتماد الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجيتها في المنطقة على لاعبين جدد في بناء مشروعها الكبير للشرق الاوسط[١٤].

---

[١٢] ينظر جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، آب، ١٩٩٨، ص١٥١.

[١٣] المصدر السابق ص١٥١

[١٤] ينظر ماجد احمد السامرائي، صحيفة الشرق الاوسط العدد ٧٥٧٨ في ٢٠٠٢/٢/١٣.

اما على الصعيد الاقتصادي فقد ادركت الحكومة التركية بأن الحرب على العراق يعني توجيه ضربة قاصمة للاقتصاد التركي المتراجع وفي ذات الوقت ستخسر مليارات الدولارات الموعودة بها اذا لم تسمح بدخول (٦٢) الف جندي امريكي على اراضيها عبر فتح جبهة شمالية.

ولعل الجانب الأمني الذي كان يبدو اكثر حساسية بالنسبة لتركيا بوصفه سيسفر عن فوضى واضطرابات قد تطال الامن القومي التركي.

غير ان الولايات المتحدة سعت الى اقناع تركيا بالانضمام للتحالف الدولي الذي تقوده عبر سلسلة زيارات المسؤولين الامريكيين وفي مقدمتهم وزير الخارجية السابق (كولن باول) وعضو مجلس الشيوخ الامريكي (ليبرمان) ورئيس وكالة المخابرات الامريكية (الجنرال ويسلي) الذي قدم وعوداً لتركيا بامتيازات في نفط كركوك فضلاً عن زيارة وكيل وزير الخارجية الامريكي (كروكر) الذي وعد تركيا بأن يكون التحالف التركي الاسرائيلي مكملاً ومعززاً للمشروع الامريكي، واخيراً زيارة وفد امريكي عال المستوى في منتصف تموز عام ٢٠٠٢ الذي ابلغته انقرة اربعة شروط للتفكير في قبول التغيير في العراق وهي[١٥]:

- لا لدولة كردية مستقلة في شمال العراق.
- لا لعراق فيدرالي مقسم على حدود اثنية.
- لا لكركوك تحت السيطرة الكردية.
- منح الاقلية التركمانية حقوقاً واسعة.

كانت تركيا التي تعد الحليف المهم للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط والعضو في حلف شمال الاطلسي التي سخرّت قواعدها العسكرية للقوات الامريكية الا انها اليوم بعد احتلال العراق وقبلها افغانستان قد تراجعت مكانتها كحليف اساسي بعد الانتشار العسكري الامريكي الواسع في افغانستان والعراق كما ان استمرار احتفاظ الولايات المتحدة الامريكية بعلاقاتها الاستراتيجية مع اسرائيل ادى الى اقتصار الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط ضمن اطار الحلف الاطلسي وفي اطار العلاقات الثنائية لدعم سياستها في المنطقة.

وفي اطار التطمينات الامريكية للمخاوف التركية حول تجزئة العراق اعلن وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول بأن بلاده لا تزال على تعهدها بقيام عراق موحد ومن ضمنه الجزء الكردي كما اكد خلال زيارته الى تونس بأن العراق يجب ان يبقى دولة موحدة وان الاكراد يرغبون في الحفاظ على هويتهم

[١٥] صحيفة الحياة، العدد ١٤٥٠٤، في ٢٠٠٢/٧/٢٠.

وربطها بطريقة ما بالجغرافية الا ان اقليم كردستان يجب ان يبقى ضمن العراق مع الاخذ بعين الحسبان مراعاة خصوصية المنطقة والتنظيم الاداري الذي اقره قانون ادارة الدولة المؤقت لان المستقبل وحسب الرؤية الامريكية يحدده العراقيون انفسهم في الدستور الدائم[١٦].

وفي قمة الحلف الاطلسي التي عقدت في اسطنبول في منتصف عام ٢٠٠٤ تعرض الرئيس الامريكي جورج بوش لضغوط من جانب القادة الاتراك واحتلت المسألة الكردية وتطوراتها في العراق رأس الاولويات كما طالبوا القوات الامريكية المتواجدة في العراق بمطاردة حزب العمال الكردستاني التركي الذي تنشط قواعده في شمال العراق. وهكذا كشفت الحرب على العراق عن اختلاف في الرؤيتين الامريكية والتركية ففي الوقت الذي سعت الادارة الامريكية الى دفع العملية السياسية في العراق فان الحكومة التركية ادركت بأن التطورات في العراق اضعفت من مكانتها ودورها في المنطقة[١٧].

وفي سياق التعبير عن استياء الحكومة التركية من التطورات المتسارعة على الساحة العراقية وخاصة الدور المهم الذي بدأ يلعبه الاكراد سواء في تشكيل الوزارات او الثقل الذي تمتعوا به في الجمعية الوطنية العراقية. قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في ٦/حزيران/٢٠٠٥ بزيارة الى الولايات المتحدة الامريكية والتقى الرئيس الامريكي جورج بوش وعبر عن قلق بلاده ازاء مطالب الاكراد في اقامة الفدرالية على اساس اثني التي يمكن ان تؤدي الى الاستقلال في المستقبل[١٨].

بالمقابل وبغية الحصول على المزيد من الدعم الامريكي لمشروع الفدرالية قام رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني بزيارة الى الولايات المتحدة الامريكية في اواخر عام ٢٠٠٥ واستقبله الرئيس الامريكي جورج بوش على انه رئيس اقليم وبشكل يليق باستقبال رؤساء الدول، الامر الذي خلق قلقاً تركياً[*] لكنه لم ينعكس سلباً لأن المعلومات التي ترشحت من الاجتماع تحدثت عن نصيحة للبارزاني بالتعاون مع تركيا في هذه المرحلة.

ان فدرالية كردستان حسب المفهوم التركي تعني تقسيم العراق ما قد يترك من تداعيات على وحدة تركيا وتأكد ذلك واضحاً خلال اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان وعبد

---

[١٦] **صحيفة الاتحاد ١٠٤١٣ في ٢٠٠٤/١/٨.**

[١٧] **صحيفة الشرق الاوسط العدد ٩٣٤٤ في ٢٠٠٤/٦/٢٨.**

[١٨] **صحيفة الشرق الاوسط العدد ٩١٨٦ في ٢٠٠٤/١/٢٢.**

[*]في ندوة عقدت في احدى الجامعات الامريكية اكد المنسق (فرانك دوني) بأن الموقف التركي من شمال العراق ليس بشيء جديد ولكن رغم كل التطمينات الامريكية لتركيا والمصالح المشتركة بينهما الا ان تركيا لا تزال تشعر بقلق شديد من سير الاوضاع وتحاول جاهدة الضغط على الولايات المتحدة والاحزاب الكردية وتفرض تدخلها في شؤون المنطقة لتحقيق نواياها وفرض سيطرتها. ينظر http/www.home/want on/s'elahg.7.7.02

العزيز الحكيم اثناء زيارته الى تركيا حيث اكد الاول (بأن الدول المجاورة للعراق ستتدخل لمنع تقسيمه حسب الوجود الاثني وانه سيتم توقيف الاكراد عند حدهم اذا ما رغبوا بتحقيق طموحهم)[١٩].

وخلاصة القول فان تركيا توصلت الى استنتاج بتراجع قيمة دورها استراتيجياً حيث تواجه استراتيجيتها ذات التطلع بالاضطلاع بدور اقليمي في المنطقة صعوبات في امكانية تحقيق هذا الدور امام ضعف امكانياتها التي تؤهلها للقيام به.

ب – تركيا وخطة ارسال قوات الى العراق

بعد تصاعد العمليات العسكرية الامريكية وتفاقم تدهور الوضع الامني في العراق لاسيما في المناطق الغربية وما رافق من احداث في مدينة الفلوجة، أجرت الحكومة التركية نقاشاً مطولاً حول امكانية ارسال قوات تركية الى العراق في اطار قوة اعادة الاستقرار والأمن من ناحية وتخفيف حدة الضغوط على قوات التحالف من ناحية اخرى.

وانسجاماً مع هذه التوجهات أعلنت الحكومة التركية عن امكانية ارسال (١٠) آلاف جندي وستكون القوة الثالثة من حيث الأهمية والعدد في العراق بعد القوات الامريكية والبريطانية[٢٠].

بالمقابل حصلت الحكومة التركية على تطمينات من رئيس شعبة مكافحة الارهاب في الادارة الامريكية (كوفربلاك) بأنه سيعمل على ازالة القواعد التابعة لحزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق في حال ارسالها قوات الى العراق، غير ان المعارضة التركية التي تجلت بقطاع كبير من الرأي العام التركي وبعض النخب السياسية التي عارضت بشدة خشية من ان ينظر الى الجنود الاتراك على انهم قوات احتلال في خدمة القوات الامريكية وتوّضح ذلك عبر استطلاع للرأي العام التركي افاد بأن ٧٢,٥% من الاتراك يعارضون ارسال قوات الى العراق[٢١].

أضف الى ذلك فان الخطة واجهت معارضة شديدة من الرأي العام العراقي عبر وسائل الاعلام المرئية والمقروءة ومن قبل القادة الاكراد الى جانب العديد من الكتل السياسية الداخلة في العملية السياسية كون ارسال تلك القوات قد يؤدي الى شروع دول اخرى من دول الجوار ارسال قوات اسوة بتركيا.

ومن الجدير بالاشارة فان الحكومة العراقية المؤقتة التي انبثقت من مجلس الحكم كانت غير راغبة باشراك دول الجوار الجغرافي بأي ترتيبات أمنية تتعلق بالشأن العراقي.

---

[١٩] صحيفة الشرق الاوسط العدد ٩١٨٦ في ٢٠٠٤/١/٢٢.
[٢٠] صحيفة الحياة العدد ١٤٨٠٦ في ٢٠٠٣/١٠/٧.
[٢١] روز ماري هوليس، الشرق الاوسط الكبير التسلح ونزع السلاح والامن الدولي (الكتاب السنوي ٢٠٠٥) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ت٢ ٢٠٠٥، ص ٣٥٧.

وعلى هذا الأساس وصف زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني اي تدخل عسكري تركي محتمل في شمال العراق سيؤدي الى كارثة داعياً الحكومة التركية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق حتى وان كانت قواتها قادمة لدعم قوات التحالف[٢٢].

بناء على ما تقدم فان اهداف الخطة جاءت متزامنة مع المأزق الامريكي في العراق ولاعادة تنشيط العلاقات التركية – الامريكية التي سادها جو من الفتور على خلفية الموقف التركي من الحرب.

لاشك ان ضغط المؤسسة العسكرية التركية على النخب السياسية لاقحام تركيا في العراق كان يهدف لخدمة مصالح تركيا المستقبلية لاسيما في الترتيبات الامنية التي تعدها الولايات المتحدة الامريكية لمنطقة الشرق الاوسط.

اضف الى ذلك كانت الحكومة التركية تتطلع الى اقحام شركاتها في حملة اعادة اعمار العراق لذلك جاءت الخطة في اشراك قواتها مع قوات التحالف الدولي بغية مكافأتها من قبل الولايات المتحدة الامريكية والحصول على تلك العقود.

الا ان المعارضة الشديدة للخطة جاءت من قبل القوى الكردية الداخلة في العملية السياسية في سياق تعطيل التدخل التركي في الشؤون الداخلية للعراق الذي قد ينعكس سلباً على الخطوات الايجابية التي حققتها الحركة الكردية في اطار تضمين الدستور بالفدرالية التي يتمسك بها اكراد العراق[٢٣] الذين ادركوا بأن دورهم محوري لاسيما عندما صرح مسعود البارزاني لتهدئة المخاوف التركية في مقابلة مع سي ان ان في عام ٢٠٠٣ (لنا الحق في الاستقلال، لكننا نعرف الظروف الدولية، ونعرف انه لا يمكن تحقيق كل شيء.. بالنسبة الينا يكفينا الحل الفيدرالي، وليس لدينا القوة لتحقيق كل تمنياتنا)[٢٤].

وتطابقاً مع الموقف الكردي فان القوى السياسية الاخرى الداخلة في مجلس الحكم نظرت الى الخطة التركية بأنها قد تشكل اخلالاً في التوازن الطائفي في دعم طائفة على حساب اخرى.

وهكذا فشلت الخطة التركية بسبب الصعوبات التي واجهتها على الصعيد الداخلي والخارجي الا انها كانت تسعى الى استثمارات بعد العملية السياسية في العراق والاخفاق الذي يواجه المشروع الامريكي في العراق وتوظيفه لصالحها.

---

[٢٢] جاء هذا التصريح رداً على سؤال حول احتمال تدخل الجيش التركي في كركوك بعد ان تحدثت صحف قومية تركية من انه سيحصل في حال الحاق كركوك باقليم كردستان واعتبر البارزاني ان كركوك مدينة هويتها كردية (ومن يعطي تركيا حق التدخل في شؤون العراق الداخلية).

[٢٣] للمزيد من التفاصيل عن الفدرالية ينظر رشيد عمارة ياس الزيدي، اشكالية الفدرالية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٢٠، ت١ ٢٠٠٥، ص ١١١

[٢٤] صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٥٦٩ في ٢٠٠٥/١/٥.

٢- العلاقات التركية – الاسرائيلية وانعكاساتها على المسألة الكردية

شهدت العلاقات التركية – الاسرائيلية في السنوات الثلاث الاخيرة تراجعاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية وتشكيل الحكومة التركية برئاسة رجب طيب اردوغان والانتقادات التي وجهها لسياسة اسرائيل ازاء الفلسطينيين بعد اغتيال الشيخ احمد ياسين مؤسس حركة المقاومة الاسلامية (حماس) التي وصفها بأنها عمل ارهابي. وبعد شهرين انتقد اسرائيل مرة اخرى عندما شنت غارة على مخيم رفح للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ووصفه بأنه ارهاب دولة.

وتدهورت العلاقات بين تركيا واسرائيل على خلفية اتهامات تركية بتقديم اسرائيل مساعدات ومشورات لاكراد العراق كما حذرت تركيا لاول مرة اسرائيل بأن اقدامها على خطوات لتنفيذ ما تسرب من معلومات حول اقتراح اعادة خط انابيب النفط الذي يربط بين حقول نفط كركوك وميناء حيفا الاسرائيلي سيكون بمثابة ضربة قوية للعلاقات الثنائية التي توطدت باتفاق الشراكة الاستراتيجية الموقعة بينهما في عام ١٩٩٦م.

لاشك ان الحكومة التركية تعول كثيراً على نفط كركوك في سد احتياجاتها النفطية فضلاً عن الرسوم التي تحصل عليها جراء تشغيل خط كركوك – ميناء جيهان لذلك تعارض اي سيطرة لاكراد العراق على عائدات النفط في تلك المدينة خشية تعزيز نفوذهم وبالتالي سوف تتعرض المصالح التركية خاصة الاقتصادية الى الخطر[٢٥].

وفي الوقت الذي أبلغت الحكومة التركية اسرائيل بأن المسألة الكردية شديدة الحساسية بالنسبة لها وانه من غير الممكن التلاعب بها، الا ان الحكومة الاسرائيلية نفت تقديم اي مساعدة لدفع اكراد العراق للانفصال والاضرار بالامن القومي التركي[٢٦].

وبغية تنقية أجواء العلاقات بينهما قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بزيارة الى اسرائيل في آيار عام ٢٠٠٥ ليؤكد متانة العلاقات بينهما وامكانية لعب تركيا دوراً في عملية السلام بين اسرائيل والفلسطينيين بوصفها مقبولة من الطرفين.

وجريا مع ما تقدم تسعى تركيا الى تنشيط علاقاتها مع اسرائيل بوصفها القوة المدعومة امريكيا واوروبيا والمشاركة معها في اي نشاط اقليمي على وفق الترتيبات الامنية التي تنوي الولايات المتحدة الامريكية اقامتها في منطقة الشرق الأوسط.

---

[٢٥] **صحيفة الزمان، العدد ١٥٩٤ في ٢٠٠٣/٨/٢٧.**
[٢٦] **صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٣٣٨ في ٢٠٠٤/٦/٢٢.**

وبناء على ما تقدم فان المصالح التركية والاسرائيلية قد تقاطعت بعد احتلال العراق لاسيما ما يتعلق بالتعاون الاستراتيجي بينهما بعد ان ابتعدت تركيا عن الاستراتيجية الامريكية.

ثالثاً – المحددات المستقبلية للموقف التركي من الفدرالية

اكتنف الموقف التركي المزيد من الغموض والتردد ازاء فدرالية اقليم كردستان، وتواجه الحكومة التركية محددات سياسية واقتصادية وامنية اضعفت من موقفها المتصلب ازاء عزم اكراد العراق باقامة الفدرالية.. وللاحاطة بهذه المحددات سنتطرق اليها بشكل موجز:

١– المحددات السياسية:

بعد اقرار البرلمان الكردي المنتخب في عام ١٩٩٢ الفدرالية بوصفها الصيغة التي ستنظم علاقة اقليم كردستان بالمركز والمبنية على اتحاد طوعي في دولة اتحادية، وتأكدت هذه التوجهات في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٢ عندما وقّع الحزبان الرئيسان و٣٧ حزباً في مدينة كويسنجق في شمال العراق المشروع الكردي للفدرالية[٢٧].

لاشك ان القادة الاكراد يرون بأن النظام الفدرالي ضمان لقوة العراق ووحدته على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا ينظر اليها كهبة من حاكم ولا هي فرصة يجب اغتنامها وانما هي الخطوة الاولى باتجاه تنظيم عراق جديد مبني على اساس مبدأ ان الاكراد شركاء حقيقيون في الوطن وان حق الجزء عندما يكون مجموعة ترتبط بتاريخ وثقافة لا يمكن تجاهلها[٢٨].

لقد انعكست المعطيات التي افرزتها العملية السياسية في العراق على موقف الحكومة التركية وان تحولاً قد شهد الخطاب السياسي بقبوله بالامر الذي يفرضه الواقع والتعامل مع الاكراد في اقليم كردستان ليس بوصفهم عشائر وانما ينبغي التعامل مع اقليم كردي جار لتركيا[٢٩].

وجاءت زيارة الوفد التركي عالي المستوى في منتصف حزيران ٢٠٠٤ برئاسة السفير المسؤول عن الملف العراقي لاقليم كردستان ولقاؤه مع مسعود البرزاني الذي عبّر عن مبادرة ايجابية وهي ان الحكومة التركية لا تعارض فدرالية كردستان ضمن العراق وانها مستعدة لاقامة افضل العلاقات مع الاقليم الى جانب علاقاتها مع الحكومة العراقية، الا ان الرد التركي جاء سريعاً على لسان رئيس الوزراء التركي رجب

[٢٧] ينظر مقابلة مع د. محمود عثمان في صحيفة الحياة العدد ١٤٨٩٤ في ٢٠٠٤/١/٦.
[٢٨] المصدر السابق.
[٢٩] لقد صوّت اكراد العراق في استفتاء غير رسمي اجري الى جانب الانتخابات العراقية التي جرت في ٢٠٠٥/١/٣٠ بأنهم يفضلون الاستقلال، صحيفة الشرق الاوسط العدد ٩٥٦٩ في ٢٠٠٥/٢/٥.

طيب اردوغان بمعارضة بلاده منح الاكراد في شمال العراق حق اقامة الفدرالية مستبعداً اي تغيير في السياسة التي تتبعها بلاده منذ عقود حول وضع الاكراد[٣٠].

ويظهر هذا التناقض بأن هناك انقساماً داخل المؤسسة السياسية التركية حول الموقف من الفدرالية ومدى انعكاسها على الأمن القومي. اما المؤسسة العسكرية لا تزال ترى في العمل العسكري الحل الامثل.

٢- المحددات الاقتصادية

ارتبط الاقتصاد التركي بالمساعدات والقروض التي تقدمها له الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية بل ان الكثير من المواقف السياسية التي اتخذتها تركيا خلال العقود الماضية ارتبطت بحجم المساعدات والقروض التي تقدمها لها تلك الدول المستفيدة من مواقفها ولعل حرب الخليج الثانية خير دليل على ذلك عبر مساومة دول الخليج كالكويت والسعودية لتعويضها عن الاضرار التي سببتها الحرب للاقتصاد التركي[٣١].

وفي ضوء المواقف التركية من الحرب على العراق انعكست تلك المواقف على تراجع حجم التبادل الاقتصادي والتجاري مقارنة بالسنوات الماضية وتعثر تصدير النفط عبر الموانئ التركية بسبب العمليات العسكرية التي تسببت في الاضرار بانابيب النفط فضلاً عن عدم اشراك شركاتها في حملة اعادة الاعمار ما بعد الحرب بسبب مواقفها من الحرب.

ولعل في مقدمة الاسباب التي تجعل من الاقتصاد التركي يواجه معضلة في المستقبل هو محاولات احياء خط انابيب النفط كركوك – حيفا الذي سينعكس سلباً على مستقبل تصدير النفط العراقي عبر الموانئ التركية فضلاً عن ذلك فان مجمل المبادلات التجارية بين تركيا والعراق تمر عبر منطقة اقليم كردستان وبالتالي سينعكس اصرار تركيا الى تراجع التبادل الاقتصادي التجاري.

ان طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال العقود الماضية تبين بأن العراق ما يزال الزبون المهم بالنسبة لتركيا وان العلاقات الاقتصادية في حال استقرار الوضع السياسي والامني مرشحة للتطور لاسيما ان العراق يحتوي على مخزون كبير من الثروات النفطية والمعدنية، وعليه فان ادراك تركيا للصعوبات

[٣٠] جاء الرد التركي لتصريحات ادلى بها السيد مسعود البارزاني الى قناة الجزيرة القطرية في منتصف حزيران ٢٠٠٤.

[٣١] ارادت حكومة اوزال ان تجني مكاسب سياسية واقتصادية من الحرب ففي اعقاب الازمة طلبت من الادارة الامريكية بأن تضغط على الحكومات الاوربية بقبول تركيا في الاتحاد الاوربي واشراك تركيا في اي منظمة دفاعية مستقبلية وتحرير حجم المساعدات المقدمة لتركيا من اي شروط ومساعدتها في القضية القبرصية، ينظر: محمد خليفة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

الاقتصادية التي قد تعاني منها في المستقبل وعدم توفر الامكانات التي تؤهلها للقيام بالاجراءات التي تخفف من آثارها وتجبرها للتخفيف من حدة معارضتها لمشروع فدرالية كردستان مقابل الحصول على مزايا تفضيلية فيما يتعلق بالنفط.

٣- المحددات الأمنية

تبدو المعضلة الامنية واضحة في عدم قدرة تركيا في المستقبل المنظور لاحتواء واستيعاب الاحتمالات المختلفة لانفجار ازمات جنوب شرق الاناضول التي تقطنها القومية الكردية والمطالبة بحقوقها القومية اسوة بأكراد العراق. فتركيا تعد الفدرالية في شمال العراق بمثابة الانكشاف والخطر الذي يهددها في المستقبل، الا ان الحكومة التركية ادركت ان معاداة اكراد العراق والاستمرار بمعارضتها لمشروع الفدرالية لا يخدم المصالح التركية وان عدم اعترافها بالواقع الجديد لن يغير من الواقع شيئاً. فالمعطيات الجديدة لواقع العراق الجديد تشير الى بروز دور الاكراد كلاعب اساسي على الساحة السياسية العراقية الذي اعتمدت استراتيجيتهم انجاح العملية السياسية كشريك من خلال دخول الانتخابات والحصول على ثاني اكبر كتله في مجلس النواب.

وتواجه تركيا على المستوى الاقليمي تداعيات الاحتلال على دول الاقليم في ازدياد الضغوط الأمنية على المنطقة فايران منشغلة بملفها النووي وسوريا تتصدى للضغوط الدولية بشأن ملفها الاقليمي.

اما على المستوى الدولي فالضغوط لازالت تواجه تركيا بشأن انتهاكات لحقوق الانسان ما يتعلق بالملف الكردي فضلاً عن التراجع النسبي في القيمة السوقية لتركيا في الاستراتيجية الامريكية بسبب انتشارها العسكري في المنطقة.

وعلى هذا الاساس تعين على تركيا ان تجري تحولاً فيما يتعلق بدورها الامني في المنطقة الذي اضطلعت به من خلال العقد الاخير من القرن الماضي بعد توقيعها اتفاق التعاون العسكري مع اسرائيل بوصفها الدول الاقليمية القادرة في رسم المستقبل السياسي والامني لمنطقة الشرق الاوسط.

لاشك ان التحالفات والترتيبات الاقليمية الجديدة تنطوي على شبكة من الاجراءات تكون تركيا طرفاً فيها وليس الطرف الرئيس فهناك لاعبون جدد في المنطقة يؤدون دوراً مهماً في تلك الترتيبات.

ويمكن القول بأن المحدد الأمني قد ارتبط بالعناصر الآتية:

- ❖ الانتشار الامريكي العسكري والذي بلغ تعداده (١٧٠) الف جندي والذي تتمركز بعض وحداته العسكرية في المنطقة الشمالية.
- ❖ اصرار الاحزاب الكردية الرئيسة على تأمين منطقة اقليم كردستان بقوات البشمركة على طول الحدود

بين تركيا والعراق.

- ❖ تراجع نشاط الحزب العمالي الكردستاني (PKK) الذي تتمركز قواعده في بعض المناطق شمال العراق الامر الذي افقد تركيا ذريعة اختراق حدود العراق بدعوى مطاردة الحزب.
- ❖ تراجع العلاقات التركية – الاسرائيلية مما انعكس على مكانة تركيا في الترتيبات الامنية المستقبلية في اطار مشروع الشرق الاوسط الكبير.

وخلاصة القول فان المحدد الامني للحكومة التركية يتأسس على فكرة الامن المتغير الذي يرتكز على التكيف مع متطلبات المرحلة التي تمر بالمنطقة لانها تعبّر عن سياسة تساعد على التأقلم مع المعطيات الجديدة.

ان تركيا مجبرة اليوم على التعامل مع المحددات السياسية والاقتصادية والامنية باسلوب جديد حتى لا ينزلق الوضع الى المساس بمصالحها الحيوية.

وعلى العموم فان مستقبل هذه المحددات ستظل متأثرة بترسبات الماضي والتطورات التي ستشهدها البيئة الاقليمية وان بناء نظام أمني بحاجة الى صياغة معايير محددة وملزمة التي تعد تكيفاً مع متطلبات المرحلة التي تمر بها المنطقة وان ذلك يجب ان يقترن بما يساعدها على المواءمة بين مصالحها الاستراتيجية مع المعطيات التي تفرزها العلاقات الاقليمية الجديدة وعلاقتها الثنائية مع اقليم كردستان في المستقبل.

الخاتمة

على الرغم من ان القضية الكردية احتلت حيزاً مهماً في سياسة تركيا الداخلية والخارجية الا ان مواقف الحكومات التركية حيال هذه القضية لم تكن صائبة طيلة العقود الماضية ويأتي الموقف التركي من مشروع الفدرالية في اقليم كردستان الذي يعد تدخلاً في شؤون العراق الداخلية من وجهة نظر القانون الدولي وانتهاكاً لسيادته في حين تنظر تركيا الى هذا الامر بوصفه يشكل تهديداً للأمن القومي التركي لاذكائه نزعة اكراد تركيا بالمطالبة بحقوقهم اسوة بأكراد العراق وتحكم الموقف التركي من الفدرالية ضغط المصالح الاقتصادية والتجارية مع العراق التي تمر معظم البضائع التركية عبر اقليم كردستان وخطوط النفط كركوك – ميناء جيهان فضلاً عن الجانب السياسي والامني كون الاقليم يقع على طول الحدود التركية مع العراق ومن هنا يمكن ادراك مدى حراجة مسارات السياسة التركية المستقبلية في الفضاء الاقليمي بوصفها تواجه تحديات خطيرة لاسيما نشاط حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من شمال العراق قواعد له.

وعليه فان تركيا مجبرة على التعامل مع المعطيات الجديدة التي افرزتها العملية السياسية في العراق

في اطار عراق فدرالي باسلوب جديد ومع الملف الاقتصادي والامني بصيغ مختلفة وهو ما سيجعلها ايجابية في مسيرة علاقة البلدين وان تقيم علاقات ايجابية مع العراق ولاسيما الاكراد.